بناء الثقة..!!

بقلم: **أحمد طلعت**

لا خلاف على ان الثقة قد اصبحت مفقودة بين الشعب والحكومة، فالشعب لا يصدق نصف ما يقرأ في الصحف «القومية» ولا يثق في نصف ما يشاهد على شاشات التليفزيون، وأغلب الناس يديرون مؤشرات الراديو إلى محطات الاذاعة الاجنبية إذا ما ارادوا ان يستمعوا إلى خبر تجاهلته اجهزة الاعلام الرسمية، أو اذاعته مختصرا.. او مبتسرا.. وانعدام الثقة في اجهزة الاعلام الحكومية هو انعدام للثقة في الحكومة ذاتها، فهي اجهزة تمتلكها الحكومة وتنفق عليها بسخاء من اجل ان تزرع في عقول الشعب ما يبرر سياستها أو «يجمل» صورتها. والشعب عندما فقد الثقة في الحكومة لم يكن ظالما أو متجنيا، وانما علمته التجارب الكثيرة، والسوابق المتكررة ان يصم اذنيه، وان يغلق عينيه، إذا ما تعلق الامر بخطاب يذاع أو ينشر او تصريحات تنسب إلى مسئول، لان الناس قد تعودت دائما ان ترى عكس ما يقال، وان يطول بها الانتظار، فلا وعد يتحقق، ولا ليل يطلع له نهار..!!

وإذا كان من الممكن - تجاوزا - ان يرضى الشعب بالثقة المفقودة في الظروف العادية - او يتعود عليها - فانه من الصعب ان يقبل بها ونحن مقبلون على انتخابات برلمانية ترسم معالم المستقبل لفترة قد تطول إلى خمس سنوات قادمة فمجلس الشعب هو الذى يملك سلطة التشريع، وكل الدلائل تشير إلى ان النظام الحاكم يريد ان يستخدم التشريع لهدم الهامش المتبقى من الديمقراطية باصدار قوانين «باهتة» يلاحق بها كل معارضيه، ويغلق بها كل نوافذ الحرية تحت ستار الشرعية وسيادة القانون، واستخدام «سلاح» التشريع لضرب الديمقراطية والانتقام من الخصوم قد اصبح لعبة «قديمة» لم تعد تنطلى على احد، أو يقبل بها احد، وقد رأينا ذلك بوضوح من خلال انتفاضة الشعب الاخيرة في وجه قانون «تأديب» الصحفيين المسمى ٩٣ لسنة ٩٥ والذى اصدره مجلس الشعب السابق في اخر جلساته.

وكل الدلائل تشير إلى ان النظام الحاكم يريد من مجالس الشعب ان تسير على سياسة «سلمنى واسلمك».. فمجلس الشعب الجديد هو الذى سيحدد - وفقا لنصوص الدستور - اسم «المرشح» القادم لمنصب رئيس الجمهورية، فاذا سارت الانتخابات القادمة بنفس الطريقة والاسلوب الذى جرت به الانتخابات البرلمانية في المرات السابقة، فان اسم من سيشغل منصب الرئاسة - في الدورة القادمة - يصبح معروفا منذ الآن..!!

وهذه الشكوك وتلك المخاوف ترجع كلها إلى الثقة المفقودة بين الشعب والحكومة، وإلى تجارب سابقة مريرة، وهى حالة معروفة وقائمة عند كل فئات الشعب، «مثقفوه مثقفيه ونقاباته، رجاله ونسائه، واغنيائه وفقرائه، وهى حقيقة لا تستطيع «التقارير» ان تنكرها مهما احكمت صياغتها ولا تستطيع اجهزة الاعلام ان تبدلها مهما ألحت في التكرار، وتوسعت في القنوات التليفزيونية وساعات الارسال الاذاعى، ومهما تبارت الصحف «القومية» في نشر الخطب والتصريحات وافردت لها اوسع الصفحات..!!

ولقد حاول احد كتاب الحكومة ان يخفف من ازمة الثقة القائمة بين الشعب والحكومة بمناسبة الانتخابات القادمة، فنشر مقالا طويلا في جريدة الاهرام منذ ايام كرر فيه ما اعلنه السيد رئيس الجمهورية في عدة مناسبات من حرص على سلامة الانتخابات، وتوفير الضمانات الكاملة لكل مواطن لكى يختار بكل حرية «!!» وان رئاسة سيادته للحزب الوطنى لا تتعارض مع كونه رئيسا لكل المصريين.. إلى آخر التأكيدات التى يعلنها الرئيس دائما في كل خطاباته. ونحن - بطبيعة الحال - نصدق تأكيدات الرئيس، ونثق في سلامة مقاصده رغم اختلافنا معه في الرأى حول تمسكه برئاسة الحزب الوطنى بالرغم من انه يعتبر نفسه رئيسا لكل المصريين، لكن «اعلان» آراء الرئيس شيء وتحويلها إلى ضمانات حقيقية شيء آخر، فتحويل الآراء إلى «ضمانات» يحتاج إلى اكثر من مجرد إعلان تلك الآراء، فحرص الرئيس على سلامة الانتخابات وتوفير الضمانات اللازمة لها يحتاج من سيادته إلى «ترجمة» هذه المعانى إلى تعليمات محددة يصدرها - بوصفه رئيسا للدولة - إلى مجلس الوزراء، وإلى جميع المحافظين الذين يمثلونه في محافظاتهم، بحيث يصبح عدم «الالتزام» بهذه التعليمات عصيانا لاوامر رئيس الدولة وخروجا على مقتضى الواجب وامانة الوظيفة العامة يترتب عليه العقاب والعزل..!!

ولكى تعود الثقة فان الشعب ينتظر من السيد الرئيس ان يعقد اجتماعا لمجلس الوزراء والمحافظين برئاسته، يبلغهم فيه «رسميا» بموقفه من الانتخابات المقبلة، ويحذرهم فيه «رسميا» من أن من يثبت في حقه منهم أى نوع من التدخل، مباشرا كان أو غير مباشر، لصالح اى مرشح - ولو كان مرشح الحزب الوطنى - سوف يعزل من وظيفته

ولكى تعود الثقة فان الشعب ينتظر من اجهزة الاعلام الحكومية ان تغطى اعلاميا اجتماع السيد الرئيس بالوزراء والمحافظى وتعليماته اليهم بنفس «الهمة» والنشاط الذى تغطى به وقائع الاجتماعات الاخرى.

ولكى تعود الثقة فان الشعب ينتظر من الحكومة ان توافق على قيام مراقبين محايدين من دول اخرى بمتابعة العملية الانتخابية القادمة، للتحقق من سلامتها وحيادها، ومن التزام المسئولين بتعليمات رئيس الجمهورية، ولا تستطيع الحكومة ان «تتهرب» من تنفيذ ذلك بالزعم بان وجود مراقبين محايدين يمس السيادة القومية، فدول كثيرة اخرى قد قبلت بوجود مراقبين دوليين، وكان آخرها انتخابات جنوب افريقيا التى شارك في متابعتها مراقبون محايدون كان من بينهم ممثلون للحكومة المصرية..!!

والشعب يحتاج إلى الكثير لكى تعود اليه الثقة الضائعة، والحكومة تستطيع ان تفعل الكثير ان هى ارادت استعادة هذه الثقة.. ليس بالكلمات والتصريحات ولكن بالاجراءات الجادة، والخطوات الواضحة، فمجرد الكلمات والتصريحات كانت هى - قبل اى شيء آخر - السبب الرئيسى في ضياع هذه الثقة..!!